

الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا
قسم المحاسبة

أثر التحول إلى إقتصاد السوق في المحاسبة - دراسة مقارنة -

أطروحة دكتوراه محاسبة مقدمة من
بتول محمد نوري المهداوي

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في
المحاسبة

بإشراف الأستاذ

حسن عبد الكريم سلوم

المستخلص

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين ظهور النظام الدولي ذا القطبين بزعامة أمريكا والاتحاد السوفيتي، فكان هناك نظامين إقتصاديّين متنافسين، هما النظام الاقتصادي الموجه الذي تديره الحكومة المركزية ونظام إقتصاد السوق المستند إلى المبادرة الفردية. إذ تميزت أنظمة الدول ذات الإقتصاد الموجه (الدول الاشتراكية) في قوتها التي تكمن في مبادئها الاشتراكية المتعلقة بنشر العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية وإعلاء شأن الإنسان باعتباره القيمة العليا في المجتمع، لقد تم إتباع هذا النظام من قبل معظم الدول النامية بدرجة كبيرة تحت ظل التدخل الواسع للدولة في كل مرافق الحياة، وعند إتباع هذا النظام يتم الاعتماد على الأنظمة المحاسبية الموحدة بهدف تأمين إتباع الوحدات الاقتصادية فيها لأسس موحدة في طريقة معالجة وتبويب البيانات والمعلومات المحاسبية وعرضها وبما يحقق توفر قاعدة عريضة من البيانات والمعلومات التي تخدم الاحتياجات المتنوعة للوحدات الاقتصادية، فضلا عن تزويد أجهزة التخطيط الاقتصادي بما تحتاجه من بيانات ومعلومات وذلك عن طريق ربط حسابات الوحدات الاقتصادية بالحسابات القومية. إلا إن حصاد التطبيق الاشتراكي لم يحقق مفردات الرفاهية والديمقراطية التي تحققت في المجتمعات الغربية (الرأسمالية) والتي تعتمد على اقتصاد السوق والتي من المفترض أن تتحقق بدرجة أعلى في المجتمعات الاشتراكية، وبحدوث الحرب الباردة بينهما والتي إنتهت في نهاية النصف الثاني من القرن الماضي بسقوط المنظومة الاشتراكية في أوربا الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي تم إنهاء النظام الدولي الذي كان قائما، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين تأكد العالم بان النظام الاقتصادي المركزي الموجه قد فشل في الحفاظ على نمو إقتصادي لمواطنيه، وهنا شهد الإقتصاد العالمي تغيرات جذرية ذات آثار مهمة بالنسبة لاقتصادات دول العالم المختلفة ومنها العراق، ومن هذه التغيرات، تحول معظم الاقتصادات القائمة على التوجيه المركزي إلى إقتصادات تعتمد آلية السوق التي تمتاز بتطورها وتقدمها.

من التغيرات الاقتصادية إزدياد وتيرة العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية العديدة وإنبثاق منظمة التجارة العالمية (W.T.O.) التي أدت إلى عولمة التجارة وتحريرها والتقدم السريع في تطبيقات التقنيات الحديثة فضلا عن الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من توزيع مواقع عملياتها الإنتاجية وإتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقتصادات الدول التي أخذت بسن القوانين والتشريعات اللازمة لغرض توفير البيئة الاقتصادية والمناخ الاستثماري المناسب لجذب هذه الاستثمارات وإلى تطبيق سياسة الخصخصة مع ظهور شبكة الانترنت والتي جعلت العالم كله يعيش في قرية صغيرة.

إن التغيرات المذكورة سابقا لها انعكاسات على فعاليات اداء الوحدات الاقتصادية في دول العالم المختلفة، وبما أن المهنة المحاسبية هي المعنية في إبراز تلك التغيرات والتطورات على إعتبار أن

المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية الذي يؤثر ويتأثر بالتغيرات الاقتصادية كما يمكن عده من أول القطاعات الخدمية المنفتحة على العالم الخارجي، لذا ينبغي على المحاسبة أن تتكيف باستمرار لتكون متلائمة مع متطلبات الاقتصاد المتغيرة وتلبي إحتياجاته، وعليه فقد نشأت عدة منظمات دولية وإقليمية التي شرعت في إعداد معايير محاسبية وأصبحت عولمة المحاسبة من الممكن تطبيقها على المستوى الدولي، وبدأت مختلف الدول بما فيها الدول النامية بإستخدام المعايير المحاسبية الدولية IASs التي أصدرتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية أما كمعايير محلية أو كأساس عند إعداد معاييرها الخاصة.

وعلى الرغم من كل هذا وذاك، فإن العراق قد ظل بعيدا عن ذلك منشغلا بالصراعات الداخلية والحروب الخارجية ناهيك عن الصعوبات الاقتصادية المفروضة عليه وصولا إلى التحولات السياسية الأخيرة والتي من شأنها فتح آفاقا جديدة في شتى المجالات وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية والتي تتطلب أن يكون هناك إعادة لهيكلية الاقتصاد العراقي من حيث تحويله إلى إقتصاد سوق. فالعراق يعد من الدول الذي طالما عانى من تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد والاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية وهيمنة القطاع العام على حساب إضعاف دور القطاع الخاص والسيطرة على التجارة والسوق مما أضعف القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي. وأن تغير النظام السياسي الذي حدث مؤخرا في القطر إستوجب حدوث تغيرات عديدة ومنها تغير النظام الإقتصادي من نظام إقتصاد موجه مركزيا إلى نظام إقتصاد السوق وتعد الموافقة على منح العراق صفة مراقب في (W.T.O.) في الشهر الثاني من عام ٢٠٠٦ وبالتالي فتح المجال لدخول الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة من أهم المتغيرات في هيكلية الاقتصاد والتي سترتب عليها العديد من الآثار على المجتمع بشكل عام وعلى النظام المحاسبي بشكل خاص حيث سيتطلب إجراء التغيرات في النظم والتشريعات المحاسبية لغرض مجازة المتطلبات الجديدة، لذلك فإن هناك مجموعة من التساؤلات يمكن أن تطرح في هذا المجال وهي: ما هي الآثار التي سترتب على هذه المتغيرات؟ وما هي التغيرات اللازمة في التشريعات والتطبيقات المحاسبية في العراق وما هي الإجراءات التي يجب القيام بها لمواجهة هذه المتغيرات لغرض الاستفادة من الإيجابيات وتلافي السلبيات.

إن أهمية هذا البحث تكمن في معرفة العلاقة التي تربط المحاسبة بالإقتصاد العالمي وما هي التغيرات التي يجب على العراق الأخذ بها عند قيامه بالتحول إلى إقتصاد السوق، وللوصول إلى هدف البحث تم وضع عدد من الفرضيات التي سعت الباحثة لإثباتها وبما يحقق هدف الأطروحة. ولغرض إنجاز ذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منهجية البحث والدراسات السابقة ومن خلال مبحثين، إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى منهجية البحث وفي المبحث الثاني إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني والذي إهتم ببيان أثر التطور الاقتصادي على المحاسبة ومن خلال ثلاثة مباحث، إذ تناول المبحث الأول المحاسبة والنظم الاقتصادية مع توضيح للعلاقة التي تربط المحاسبة بالاقتصاد والثاني بين المحاسبة في النظم الاقتصادية المختلفة ويتضمن طبيعة الأنظمة المحاسبية

الموجودة في كل نظام إقتصادي أما المبحث الأخير فتناول أهم المشاكل المحاسبية المترتبة على التحول إلى إقتصاد السوق.

وتم التطرق في الفصل الثالث إلى العولمة وإنعكاساتها على المعايير المحاسبية ومن خلال ثلاثة مباحث، إذ تناول المبحث الأول العولمة، نشوؤها ومتطلباتها، والثاني الحاجة إلى المحاسبة الدولية مع توضيح سبب ظهور هذا النوع من المحاسبة، والثالث تناول مفهوم العولمة وأهمية وخصائص المعايير المحاسبية الدولية والجهات المصدرة لها، إذ تم ذكر أهم المنظمات المهنية التي تهتم بالمحاسبة والتي تشجع على إتباع معايير المحاسبة الدولية.

أما في الفصل الرابع فقد تطرق إلى الدراسة المقارنة ومن خلال مبحثين، تناول الأول المعايير المحاسبية الدولية والجهة المصدرة لها، في حين تناول الثاني الدراسة المقارنة بين القواعد المحاسبية العراقية مع المعايير المحاسبية الدولية.

وتضمن الفصل الخامس وصف لمجتمع الدراسة والعينة وتحليل نتائج الاستبانة ومن خلال مبحثين، تناول الأول وصف مجتمع الدراسة والعينة الموزع عليها إستمارة الاستبانة والثاني تضمن تحليل لنتائج إستمارة الاستبانة.

أما الفصل السادس والأخير فتضمن أهم الاستنتاجات النظرية والعملية التي تم التوصل إليها وكذلك أهم التوصيات والمقترحات التي تم الخروج بها لرفع المستوى المحاسبي في العراق كي تؤدي دورها بالشكل المطلوب منها عند تحول القطر إلى إقتصاد السوق.